تهريب الأشخاص في الجنوب الجزائري
(ولاية تمنراست نموذجاً)

People smuggling in southern Algeria
(Tamanrasset province as a model)

عمر سدي،
Omar Seddi
المركز الجامعي تمنغست (الجزائر) seddiomar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/10 تاريخ القبول: 2020/11/07 تاريخ النشر: 2020/12/21

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص في الولايات الجنوبية للجزائر التي لها حدود مع الدول الإفريقية ، وبالخصوص ولاية تمنراست التي تعاني من انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص بشكل كبير، هناك عدة دوافع و أسباب لانتشار هذه الظاهرة في الولاية، وإن كانت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية تأتي في مقدمة تلك الأسباب.

يمكن مواجهة هذه الظاهرة عن طريق رفع مستوى التنمية في الدول المجاورة، وإبرام الاتفاقيات الثنائية معها من أجل ترحيل المهاجرين، متابعة الإجراءات القضائية في حق مهربي البشر، وتفكيك العصابات العاملة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: تهريب الأشخاص، الجنوب الجزائري، ولاية تمنراست .

Abstract: This study aims to shed light on the spread of the phenomenon of people smuggling in the southern states of Algeria that have borders with African countries, especially Tamanrasset, which suffers from a large spread of the phenomenon of people smuggling. There are several motives and reasons for the spread of this phenomenon in the state, even if the economic reasons And social comes at the forefront of those reasons.

This phenomenon can be confronted by raising the level of development in neighboring countries, concluding bilateral agreements with them in order to deport migrants, follow up on judicial procedures against people smugglers, and dismantle the gangs operating in this field.

Keywords: People smuggling; southern Algeria; Tamanrasset province;.

المؤلف المرسل: عمر سدي seddiomar@gmail.com

1.مقدمة

تعتبر ظاهرة تهريب الأشخاص[1]، ظاهرة خطيرة في العلاقات الدولية، و هي ظاهرة مرتبط بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من الدولة إلى أخري بطرق غير شرعية بالاستعانة بشبكات تهريب الأشخاص الذين يستغلون حاجة المهاجرين غير الشرعيين .

ورغم كون ظاهرة تهريب الأشخاص ظاهرة جديدة في الساحة الدولية، إلا أنها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبير تستدعي أن يكون لها مجالا كبيرا في البحث عن حلول لها، لكونها تمس دولاً عديدة .

وتتميز هذه الظاهرة بأنها ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وفي الدول النامية كدول الخليج العربي ، و أمريكا اللاتينية، ودول المشرق العربي وفي الدول الأفريقية.

والجزائر من جانبها أصبحت تجد نفسها أكثر فأكثر معنية بالهجرة غير الشرعية، فهي من جهة تمثل بوابة العبور بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، نظرا لكون أقاليمها يعتبر الطرق الرئيسة التي ينفذ من خلالها المهاجرون خاصة، ومن جهة أخرى فهي تعتبر دولة مصدرة للمهاجرين إلى الدول الأوربية، وهذا ما يفسر انتشار شبكات تهريب المهاجرين فيها بشكل واسع[2].

كما تعتبر الجزائر بلد مقصد للآلاف من الرجال و النساء و الأطفال من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص في الولايات الجنوبية للجزائر التي لها حدود مع الدول الإفريقية (إليزي ، تمنراست ،أدرار)، وتعتبر ولاية تمنراست - بانظر إلى موقعها الجغرافي - في مقدمة الولايات الجنوبية التي تعاني من انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص بشكل كبير، بحيث أصبحت تشكل مشكلة للولاية وللجزائر ككل.

لذلك نطرح التساؤل التالي: **كيف يمكن مواجهة انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث : **المبحث الأول** يتناول الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص في الولاية، **أما المبحث**

الثاني فيتعرض إلى طرق وأساليب تهريب الأشخاص في الولاية، أما **المبحث الثالث** الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست.

2. أسباب انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست

هناك عدة دوافع و أسباب لانتشار ظاهرة تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست، و إن كانت الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية تأتي في مقدمة تلك الأسباب:

2. 1.الظروف الاقتصادية و الاجتماعية

أن الأسباب الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الهجرة غير الشرعية، وبالتالي انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين نتيجة تدني الوضع الاقتصادي في الدول المصدرة (النيجر ومالي) للمهاجرين، التي تشهد قصور في عملية التنمية ، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ، بالإضافة إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدولة المستقبلة للمهاجرين(دولة الجزائر والدول الاوروبية)[3].

2. 1.1. الظروف الصعبة في دولتا النيجر ومالي

الدول المجاورة لولاية تمنراست النيجر و مالي تشهد أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث تصنف دولتا مالي والنيجر في عداد الدول الأكثر فقراً في العالم. إذ تقل فيهما نسبة الأراضي المزروعة .كما أن مواردهما الطبيعية تكاد تكون محدودة للغاية. وقد تعرضت لموجات متلاحقة من الجفاف، كان لها أبلغ الأثر في تدمير اقتصاديات البلدين من خلال التأثير على معدلات الإنتاج الزراعي والحيواني[4]، وارتفاع نسبة البطالة والفقر الأمر الذي يؤدي إلى تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر بالاستعانة بمهربي البشر.

2. 1. 2. الرغبة في الكسب السريع لشبكات التهريب

أن الشبكات الإجرامية التي تنشط في مجال تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست تتقاضى مبالغ كبيرة من أجل إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضي الولاية

حيث ذكرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن أولئك الأفارقة المتطلعين إلى بلوغ الأراضي الجزائرية يدفعون ما قيمته 1100 أورو لأشخاص يسهلون لهم قطع الصحراء في ظرف يومين ثم يقومون بدفع ما قيمته 1500 أورو إضافية من أجل إدخالهم إلى الأراضي الجزائرية وبالضبط إلى ولاية تمنراست[5]. و بهذا تحوّلت قضية تهريب

الأشخاص إلى تجارة مربحة في غمرة تدفق مئات اللاجئين على عين ڤزام وتين زاو تين وتمنراست يوميا، وهو الأمر الذي شجع على انتشار ظاهرة تهريب الأشخاص في الولاية

2. 2. الموقع الجغرافي والأوضاع الأمنية

يعتبر الموقع الجغرافي لولاية تمنراست من جهة والأزمة الأمنية التي تعيشها دول الجوار من جهة أخرى من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار وتزايد ظاهرة أو جريمة تهريب البشر في ولاية تمنراست.

2. 2. 1. الموقع الجغرافي لولاية تمنراست

تحتل ولاية تمنراست موقع استراتجي فهي تتربع على مساحة تقدر بـ557906 كلم مربع أي ما يعادل ربع مساحة الجزائر تقريباً، وهذا يعني أنها تغطي ما نسبته 23% من التراب الوطني، أين تقع بأقصى الجنوب الجزائري على بعد 2000كلم عن العاصمة . لولاية تمنراست حدود مشتركة مع بعض ولايات الجنوب كغرداية من الشمال ومن الشمال الشرقي ولاية ورقلة، ومن الشرق إليزي، و من الغرب ولاية أدرار ومن الجنوب الشرقي جمهورية النيجر ومن الجنوب الغربي جمهورية مالي على شريط حدودي يقدر بـ1200 كلم[6].

وبهذا الموقع تعد تمنراست منطقة إستراتجية فهي همزة وصل بين الجزائر وإفريقيا الأمر الذي يسهل نشاط شبكات تهريب البشر ؛ من ناحية الموقع الاستراتجي للولاية التي تعتبر بحق بوابة الجزائر بالنسبة للدول المجاورة للجزائر من الجهة الجنوبية، و من ناحية أخرى المساحة الكبيرة للولاية التي تصعب المراقبة الأمنية لها، وتسهل نشاط شبكات التهريب.

2. 2. 2. الأوضاع الأمنية في دول الجوار (النيجر ومالي)

منذ عدة عقود والدول الإفريقية تتخبط في صراعات عرقية، وحروب أهلية ومشكلات عرقية وطائفية، أدت إلى سلب حق الشعوب في الحياة والأمان و وأدت بالبلاد إلى التفتت والتجزئة، ونهب الخيرات ، مما زاد في حدة الفقر ، بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار الغربي من مشكلات، ومن أمثلة ذلك العديد من الدول الإفريقية ومنها الدول المجاورة للجزائر النيجر ومالي التي تحولت بسبب الصراعات إلى الدول الأكثر خطرا وهجرة بسبب الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام في النيجر والاقتتال بين الجماعات[7].

المسلحة في مالي الشيء الذين تسببا في حالة ألا أمن في الدولتان. وبالتالي تشجيع عمليات الهجرة غير الشرعية وزيادة نشاط المجموعات الإجرامية التي تنشط في مجال تهريب البشر.

3. طرق وأساليب تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست

تمثل ولاية تمنراست مسرحاً لعمليات تهريب الأشخاص عبر حدود الجزائر الممتد والمتاخمة لدولتي النيجر ومالي ، وساعد على ذلك انتشار شبكات تهريب الأشخاص في الولاية (المطلب الأول)، وسهولة تهريب الأشخاص في المناطق المتاخمة للحدود (المطلب الثاني).

3. 1. شبكات تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست

إن انتشار شبكات تهريب الأشخاص لا يستثني دولة من الدول العالم ، إلا أن بناءها وطرق نشاطها تختلف باختلاف المناطق التي تتمركز فيها، على اعتبار أن هناك دولاً عرفت انتشار شبكات التهريب منذ نهاية القرن التاسع عشر على غرار المكسيك ، والصين، كما أن بعضها الآخر عرفت تجزرا لبعض شبكات الإجرام المنظم العابر للحدود ، مثل إيطاليا التي تنتشر فيها عصابات **كمورا** ومافيا **ودرنغيتا** ، وعصابة الثالوث الصينية الروسية **والياكوزا** اليابانية **والكرتلات** الكولومبية ، والتي انخرطت في أعمال تهريب الأشخاص حتى تكتسب مزيدا الأرباح[8].

أما بالنسبة لشبكات تهريب الأشخاص في الجزائر بشكل عام ولاية تمنراست بشكل خاص فإنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشبكات العالمية.

3. 1. 1. شبكات تهريب الأشخاص في الولاية هي شبكات زمر

الزمرة أو العصابة الصغيرة هم مجموعة من الأشخاص يتراوح عددهم ما بين 6 إلى 8 أفراد، يستقرون في أحياء حضرية لكنها فقيرة أو في الأرياف والبوادي المتاخمة أو القريبة من المدن الكبرى، عادة ما تجمعهم علاقة فيما بينهم قبل مزاولة هذا النشاط مهما كانت طبيعة هذه العلاقة سواء قرابة أو صداقة أو غير ذلك، كما أن بعضهم قد يكونون من الذين حاولوا الهجرة في وقت سابق مما يجعل لهم نوع من الخبرة في مجال عبور الحدود[9].

وإن مثل هذه الشبكات المستقرة في تمنراست تعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية التي تقوم بين أفراد عصاباتها والمهاجرين في تجنيد المهاجرين، مما يجعلها قادرة بالفعل على خلق نوع من الديناميكية في نشاطها[10].

يتدفّق المهاجرون الأفارقة على تمنراست بواسطة شبكات منظّمة صغيرة ،تتكون من سكان المناطق الحدودية عين قزام تين زاو تين وحتى مدينة تمنراست وسكان المناطق الحدودية في دولتا النيجر ومالي الذين يؤمّن الطريق لهؤلاء الفارين من الفقر والنزاعات، والآملين في الحصول على فرصة في الجزائر تساعدهم على عبور البحر المتوسط نحو أوروبا[11]، والذين لهم خبرة كبيرة بالمنافذ والمسالك في هذه المناطق.

وبذلك يلاحظ أن أغلبية حالات التهريب في الجزائر – وبالخصوص منطقة تمنراست- تكون من طرف شبكات بسيطة، غير منظمة ولا مهيكلة وفقاً للبناء والتنظيم الذي تعرفه عصابات الإجرام المنظم، وهذا ما يجعلهم يحاولون تقليل علاقتهم مع المهاجرين حتى يبقون بعيدين عن الشكوك، وحتى في حال القبض على المهاجر فلا يستطيع التبليغ عن المهربين لأنهم لا يعرفونهم[12].

3. 1. 2. الوسائل المستعمل في تهريب الأشخاص

تمتلك الشبكات تهريب الأشخاص:

1- شبكة اتصالات منظمة بشكل محكم تتمثل في أجهزة اتصال عبر الساتل من نوع **"الثريا"**، حيث يتم التنسيق فيما بينهم، لتأمين قوافلهم من تدخلات الجهات الأمنية وحرس الحدود،

2- سيارات رباعية الدفع التي تسير من خلال دفع العجلات الأربع (من نوع تويوتا ستيشن[13]) والتي تتحمل الطرق الوعرة سواء الجبلية أو الرملية التي تتميز بها المناطق الحدودية في تمنراست

3- كما تعتمد هذه الشبكات على التنسيق مع السيارات التي تضمن لهم التزود بالوقود والمؤونة والسيارات التي تكشف المسالك التي يستعملها هؤلاء المهربون من أجل الحصول على المعلومات التي تؤكد بأن "الطريق آمن أو غير آمن أمامكم"[14].

3. 2. مناطق انتشار تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست

يعتبر الشريط الحدودي الفاصل بين ولاية تمنراست ودولة النيجر والحدود المالية مع ولاية أدرار وولاية تمنراست منطقة نشاط مهربي الأشخاص، و التي هي عبارة عن منطقة صحراوية (الفرع الأول)، ويعتمد المهربين على مسالك معينة لتجاوز هذه المنطقة في عملية نقل المهاجرين (الفرع الثاني) و التي لها تأثير على المنطقة (الفرع الثالث).

3. 2. 1. صحراء تينيري منطقة عبور للمهربين

فإن منطقة صحراء "تينيري"[15] أو ما يعرف بـ "الثقب الأسود"، وهي المنطقة الفاصلة بين ولاية تمنراست والنيجر، باتت مسلكا مهما للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ومهربي البشر، رغم أنها تعتبر إحدى أقسى الصحاري في العالم.، وهي جزء من الصحراء الإفريقية الكبرى[16]. وقد تسببت هذه الصحراء في قتل المئات من أبناء المنطقة، ومن الغرباء، بعضهم ما يزال في تعداد المفقودين منذ أكثر من 20 سنة.

و تزداد خطورة هذه المنطقة خلال فترة الصيف، حيث تسجل هذه المناطق سنويا وفاة ما لا يقل عن 150 إلى 300 شخص بسبب العطش، بعد ضلال الطريق في الصحراء الوعرة، لافتقارها إلى المعالم التي تجعل تمييز المسارات ممكنا، كما أن الاهتداء إلى الطريق لا يجيده إلا خبراء متمرسون وكثيرا ما يتخلون عن المهاجرين غير الشرعيين نتيجة المراقبة الأمنية أو لأسباب أخرى[17].

وحتى حدود ولاية تمنراست مع دولة مالي هي عبارة عن منطقة صحراوية وجبلية قاسية وصعبة

3. 2. 2. مسالك وطرق مهربي الأشخاص في ولاية تمنراست

يمكن القول أن المسالك الرئيسية الحالية للهجرة غير الشرعية الإفريقية إنما هي في أصلها مسالك عبرها البدو الرحل في وقت ما، ثم وظفوا معرفتهم الجيدة بها لتمرير المهاجرين[18]، ويشهد على ذلك المسالك والطرق التي كانت يستعملها الطوارق في شمال النيجر ومالي و جنوب تمنراست.

وبهذه الطريقة تحول هؤلاء الأشخاص من رحالة وبدويين إلى مهربين لا يقتصر دورهم في نقل الأشخاص بطريقة غير شرعية، بل وحتى في التشجيع على الهجرة وتحديد

توجهاتها وخلق مناطق جديدة لها، بعد أن انتشروا في عديد من دول الإفريقية و تغلغلوا في مدنها وتعرفوا على محيطها[19].

وبذلك فالمهاجرون الأفارقة ، يجتازون الحدود البرية الجزائرية لولاية تمنراست عبر محورين:

الأول: عبر محور آرليت . سمقة بالنيجر و عين ڤزام بالجزائر الذي تحول إلى محور حيوي بامتياز لتهريب البشر ليل نهار.

ويتم اجتياز هذا المحور عن طريق المرور عبر مناطق غير محروسة في جنوب ولاية تمنراست - منطقة عين ڤزام - لشساعتها ومساحتها الكبيرة بالتواطؤ مع مهربي الأشخاص الذين لهم دراية بالمنافذ والأماكن التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون

فالوافدين من دولة النيجر عادة ما يستعملون مرشدين طوارق سواء كانوا مواطنين جزائريين أو أجانب ، و حسب المسافات التي تقطع من مكان أحدهم إلى المناطق المقصودة، تحدد وسيلة التنقل و سعر تكلفة المهربين، ثم يتوجهون برفقة المهربين حسب الوسيلة المستعملة نحو المنطقة المقصودة " عين ڤزام" والنقاط التي يمرون بها عادة هي مسالك صعبة التضاريس (صحارى وجبال) بعيدة عن أي مراقبة لأفراد حرس الحدود[20].

ثانياً: محور بوغيسة وتساليت (مالي) تيمياوين تين زاوتين تمنراست (الجزائر) و الذي يعتبر محورا لتهريب البشر من دولة مالي إلى ولاية تمنراست عن طريق منافذ سير غير معبدة بعيدة عن رقابة الأمن وحراس الحدود.

ويتم في هذه الرحلات حجز جوازات سفر المهاجرين من قبل المهربين من أجل ضمان تسديد ثمن التنقل، ولا يتم إرجاع جوازات إلا بعد تسديد أجرة التنقل كاملاً من قبل المهربين.

كما يتم إنزال المهاجرين غير الشرعيين على بعد 20 كلم من المدينة التي يقصدونها، ويكمل المهاجرين المسافة المتبقية مشياً على الأقدام

4. الآليات القانونية لمكافحة تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست

تنقسم الآليات القانونية لمكافحة تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست إلى الآليات الدولية والآليات الوطنية.

4. 1. الآليات الدولية لمكافحة تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست

من الآليات الدولية لمكافحة تهريب الأشخاص: رفع مستوى التنمية في الدول الإفريقية المجاورة من أجل تثبيت المهاجرين في أوطانهم (الفرع الأول)، إبرام اتفاقيات الترحيل مع دول الجوار(الفرع الثاني).

4. 1. 1. رفع مستوى التنمية في الدول الإفريقية

إن نشاط شبكات تهرب المهاجرين يرتبط بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تشجع على الهجرة غير الشرعية[21]، إذ كلما كان الإقبال على الهجرة كبيراً كلما أدى ذلك إلى انتشار واسع لشبكات التهريب، و كذا إلى زيادة مستويات نشاطها ، مما يعني أن جل الجهود التي ترمي لمحاربة هذا النمط من الإجرام تصطدم بتزايد الإقبال عليه ، من طرف المهاجرين الذين لا يجدون من وسيلة أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية [22].

و عليه فحتى إن سلمنا بوجود نية دولية حقيقية لمكافحة التهريب فهي تبقى غير كافية، في ظل وجود مجموعة من المعطيات التي تشير إلى احتمال تصاعد ظاهرة الهجرة السرية بشكل أكبر خلال السنوات القادمة خاصة من الدول الإفريقية، وذلك راجع من جهة إلى مختلف الأزمات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية التي تعصف بها، ومن جهة أخرى إلى اتجاه السياسات الدولية المنتهجة في مجال التصدي لظاهرة الهجرة إلى حلول سطحية لا تتعلق بدوافعها وإنما بسد طرقها دون إزالة أسبابها[23].

والنتيجة التي ينبغي الوصول إليها هي أن مكافحة تهريب المهاجرين في ولاية تمنراست ترتبط بمعالجة أسباب الهجرة ،في الدول الإفريقية المجاورة للولاية (مالي والنيجر) بعيدا عن الحلول الأمنية التي اتضح أنها تؤدي إلى تشجيعها لا إلى تراجعها.

وفي هذا الخصوص الجزائر تقدم مساعدات إلى الدول الإفريقية الفقيرة ومنها النيجر ومالي وبوركينافاسو وبعض الدول الإفريقية، وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا تنفيذاً لالتزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا[24] .

لكن تداعيات التراجع الكبير لأسعار النفط أدى إلى تخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى هذه الدول التي تعاني من مصاعب اقتصادية الأمر الذي سوف يزيد من المصاعب التي تعاني منها دول الانطلاق وبالتالي زيادة تدفق المهاجرين وزيادة انتشار ظاهرة تهريب البشر في الجنوب الجزائري .

4. 1. 2. الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والدول الإفريقية بخصوص ترحيل المهاجرين

أبرمت الجزائر اتفاقية مع النيجر في سنة 2014 والتي تقتضي بإعادة ترحيل مهاجرين نيجيريين في عملية اشرف عليها الهلال الأحمر ومع مالي لم يتم توقيع اتفاقية بعد[25].

أن أول إجراء يمكن لدولة معنية بظاهرة تهريب البشر، هو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية، أو إلى حدودها مع الدول المعنية. لكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل يعد هذا حلاً ناجعاً لدولة تملك حدودا برية طويلة مثل الجزائر ؟

إن الأمر ناجع عندما يتعلق الأمر بدولة أوروبية، لكن الحال مع الجزائر يختلف تماما، فأوربا مثلا يصلها المهاجرون بمشقة بالغة، وبمخاطرة بالنفس، لوجود البحر بين الضفتين، ولوجود دول تشكل حواجز لهم قبل وصولهم إلى جنة أحلامهم مثل دول المغرب العربي. وإذا وصلها هؤلاء، فإنهم يكونون بأعداد يمكن السيطرة عليها، وترحيلها، خاصة أن قوانين العمل والإيواء باتت أكثر صرامة[26].

أما في الجزائر، فالأمر يختلف؛ إذ نجد حدودا برية صحراوية صعبة المسالك، وأعدادا هائلة من المهاجرين الذين يتم تهريبهم والذين يحلمون بالخروج من دائرة الفقر والبؤس في بلدانهم التي أنهكتها الحروب والمجاعات، أو صعبت فيها ظروف المعيشة. منهم الفرنكوفونيون من مالي والنيجر والبنين والكاميرون، ومنهم الأنجلوفونيون من نيجيريا و ليبيريا. وبالجملة فقد " أحصت فرق الدرك الوطني خلال السنوات القليلة الماضية 39 جنسية" بما فيهم الآسيويون[27].

وكلفت عمليات إعادة الرعاية النيجيريين الموجودين على التراب الوطني إلى بلدهم الأصلي، بطلب من هذه الأخيرة 1.2 مليار دينار منذ سنة 2014، حسب ما كشفت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شملت العملية 6000 طفل و18 ألف امرأة[28].

تكمن أهمية إجراء الترحيل في مكافحة تهريب الأشخاص في أنه أحد أهم العوامل التي تجعل المهربين وكذا المهاجرين يختارون وجهاتهم، هي كيفية تعامل مصالحها مع المهاجرين الموقوفين ، فإذا كانت تتساهل معهم فهذا سيحفز على الهجرة إليها، أما إذا تعاملت معهم بحزم فتقوم بإعادتهم إلى بلدهم، فهذا سيكون عاملاً مثبطا للراغبين في الهجرة وللشبكات التي تتكفل لهم بالرحلة[29].

4. 2. الآليات الوطنية لمكافحة تهريب الأشخاص

الآليات الوطنية لمكافحة تهريب البشر في ولاية تمنراست تتمثل في تفكيك شبكات التهريب المنتشرة في الولاية من جهة (الفرع الأول) وفي مباشرة الإجراءات القضائية في حق المهربين (الفرع الثاني) من جهة

4. 2. 1. تفكيك شبكات تهريب الأشخاص في ولاية تمنراست

تفكيك شبكات تهريب المهاجرين في ولاية تمنراست تستدعي البحث عن هذه العصابات في الأماكن التي تمارس فيها أغلبية نشاطها، وهي المناطق الحدودية بين الجزائر والنيجر ومالي.

ولكي يتم العثور على البؤر التي يتخذها المهربون كقواعد لتسيير وتنظيم نشاطهم ، ومن ثم القبض على أعضائها، يجب في البداية تحديد الأماكن التي ينشطون فيها والطرق التي يسلوكونها. وبعد استقاء هذه المعلومات يمكن الاعتماد على النشاط ألاستخباراتي لمصالح الأمن ليتم كشف مراكز النشاط عن طريق الاعتماد على المرشدين الذين لهم دراية بالمناطق الصحراوية الجنوبية.

وعلى سبيل المثال وفي مجال تفكيك شبكات تهريب البشر تمكن جهاز الدرك الوطني خلال شهر جانفي من السنة الماضية، من تنفيذ ما يزيد عن 28 عملية أمنية ناجحة عبر أقاليم الاختصاص ببلديات عين قزام، تيماوين، تين زاوتين، برج باجي مختار، الدبداب، جانت، وبدرجة أقل ناحية البرمة بولاية ورقلة، ما مكن من تفكيك 112 شبكة إجرامية مختصة في تهريب البشر، حاولوا إدخال 200 مهاجر إفريقي غير شرعي يحملون جنسيات مختلفة لدول مالي، النيجر، تشاد، الكاميرون، السنغال، الغابون، الطوغو وغامبيا[30].

وفي سياق ذي صلة، تمت خلال العملية الأمنية المذكورة الإطاحة بـ 46 مهربا، حيث تم إعداد ملفات قضائية ضدهم، تمت بموجبها إحالتهم على وكلاء الجمهورية، كل حسب إقليم اختصاصه، حيث صدرت في حق الجميع أوامر بالإيداع رهن الحبس المؤقت في انتظار محاكمتهم بتهمة تهريب البشر[31].

ما زالت الجهود الأمنية لحرس الحدود في استمرار في تفكيك شبكات تهريب البشر في ولاية تمنراست والولايات المجاورة لها حيث تمكنت السلطات الامنية من تفكيك العديد من شبكات تهريب البشر خلال السنة الجارية و السنوات السابقة لها.

4. 2. 2. مباشرة الإجراءات القضائية في حق المهربين

لقد جرم قانون العقوبات نشاط تهريب الأشخاص بالقانون رقم (01/09):[32] ، وفرض عقوبات رادعة في حق هؤلاء، الذين ينقلون المهاجرين غير الشرعيين .

وقد نص المشرع الجزائري صراحة في المادة 303 مكرر 30 على انه :" يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدابير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على منفعة مالية أو أية منفعة أخرى"،

وقد حددت المادة 303 مكرر 30 عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وبغرامة مالية من 300.000 دج إلى 500.000 دج. وتتضاعف العقوبة إذا تعرضت حياة المهربين للخطر، أو عملوا معاملة غير إنسانية أو مهينة.

والملاحظ بداية من خلال تعريف تهريب المهاجرين في المادة303 مكرر 30 أنه تعريف قاصر من حيث النطاق، لأنه يقتصر على الخروج غير المشروع دون الدخول إلى الإقليم، وهو ما لا يتفق مع ما جاء في المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين التي جاء فيها: " يقصد بتعبير " تهريب المهاجرين " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[33].

وبالتالي يطرح التساؤل التالي هل عمليات تهريب المهاجرين إلى التراب الجزائري في الجنوب تعتبر مشروعة بما أن المشرع في تعريف تهريب المهاجرين قد ركز على تهريب المهاجرين خارج الجزائر، ولم يذكر تهريب المهاجرين من الخارج إلى الداخل؟

الإجابة على هذا التساؤل تكون بالنفي بالنظر لوجود نص المادة 46 من القانون08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر[34] التي جاء فيها:" يعاقب بالحبس ... كل شخص يقوم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية"

وطبقا لهذه المواد يتم إحالة كل شخص تورط في عملية تهريب البشر في تمنراست إلى الجهة القضائية المختصة(محكمة عين قزام أو محكمة تمنراست وبدرجة أقل محكمة عين صالح) من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية في حقه

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات للحد من ظاهرة تهريب المهاجرين، ما تزال هذه الظاهرة تشهد استمرارية نظرا لطول الحدود الجنوبية كما قلنا آنفا، فيتمكنون في الغالب من الإفلات من أمن وحراس الحدود[35].

5.الخاتمة

إن ولاية تمنراست باعتبارها ولاية حدودية تعاني من تفشي ظاهرة تهريب البشر ، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تتسبب في تدفق الألف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الولاية، إلا أن الظاهرة مازالت تشكل خطرا محدقا بالولاية بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة، وهذا بسبب عدم التركيز على الحلول الفعالة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

لذلك نقترح للحد من ظاهرة تهريب البشر في ولاية تمنراست الإجراءات التالية:

- علاج أسباب الهجرة غير الشرعية من أجل تثبيت المهاجرين في أوطانهم وتقلل من نشاط مهربي البشر، حيث أن الإجراءات القضائية و التشديد في الإجراءات الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة هذه الظاهرة . لذلك فيقع على الجزائر والمجتمع الدولي مسؤولية محاربة نشاط مهربي البشر عن طريق دعم التنمية في دول المصدر خاصة دولة الإفريقية التي تعيش مأساة إنسانية كبيرة .

- التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر ودولتا مالي والنيجر، وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجنوبية للجزائر ، ذلك لان جريمة تهريب المهاجرين من الجرائم العابرة للحدود، ولا يمكن محاربتها إلا عن طريق التنسيق بين دول المصدر ودول المقصد[36].

- أن تقييد الهجرة الشرعية أو منعها بشكل تام يغذي الهجرة السرية وتهريب المهاجرين ، لذلك ولتفادي تشجيع الهجرة غير الشرعية و تهريب المهاجرين من دولتا النيجر ومالي لابد من تسهيل عبرو المهاجرين من الدول الإفريقية المجاورة وفقا للشروط التي تضمن مصلحة الجزائر، وفتح الحدود البرية لان غلق الحدود قد زاد من انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين.

- ضرورة توسيع نطاق تعريف تهريب المهاجرين الوارد في نص المادة303 مكرر 30 ليشمل الخروج والدخول غير المشروع إلى الإقليم، وهذا حتى يتفق التعريف مع ما جاء في المادة 3 من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين من جهة، ولقمع شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة التي تنشط في الجنوب الجزائري من جهة أخرى.

6.المراجع

[1]- لقد وردت تعاريف متعددة في الفقه الجنائي لجريمة تهريب الأشخاص، فقد عرفها البعض بأنها " النقل غير المشروع للمهاجرين عبر الحدود الدولية" . وعرفها البعض الأخر بأنها " كل عمل يتم بموجبه مساعدة مهاجر في عبور الحدود الدولية خلافاً لما تقره الدولة المستقبلة، صراحة أو ضمناً". في حين عرفها آخرون بأنها " تدابير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة ليست موطناً له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى". م . عبد الرزاق طلال جاسم السادة و م .م. عباس حكمت فرمان الدركزلي "، جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها"، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى العراق ، العدد الأول، ص 5

[2]- محمد رضا التميمي ،" الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الرابع جانفي 2011، الجزائر، ص 258

[3]- عبد الله سعود السراني،" العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر و الاتجار بهم"، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، الطبعة الأولى،1431هـ - 2010، ص 105

[4]- انظر الموقع http://www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 2019/09/22

[5]- انظر الموقع: http://elmaouid.com/national/1825 تاريخ الاطلاع: 2019/09/22

[6]- عطوات عبد النور ،" دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري (دراسة حالة ولايتي تمنراست ورقلة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016، ص 121

[7]- فايزة بركان،" آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011، ص 48

[8]- صايش عبد المالك،" مكافحة تهريب المهاجرين السريين"، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فيفري 2014، ص155

[9]- نفس المرجع، ص 156

[10]- نفس المرجع، ص 157

[11]- انظر "شبكات تهريب البشر تنتعش جنوب الصحراء"، المنشور على الموقع: http://www.essarihonline.com تاريخ الاطلاع 2019/09/24

[12]- صايش عبد المالك،" المرجع السابق"، ص 127.

[13]- كإجراء وقائي منعت السلطات المحلية في ولاية تمنراست امتلاك مثل هذه السيارات

[14]- انظر "مافيا التهريب بالجنوب الجزائري"، المنشور على الموقع : http://wwwghhapps.mousika.org/t7-topic

[15]- صحراء تينيري هي منطقة صحراوية في جنوبي وسط الصحراء الكبرى ، وهي تتألف من سهل واسع من الرمال تمتد من شمال شرق النيجر إلى غربي تشاد، وتحتل الصحراء ما مستحتة أكثر من 154440 ميل مربع (400،000 كيلومتر مربع)، أما حدودها فهي تتكون من جبال الجوية في الغرب، وجبال الهقار في الشمال، وهضبة جادو في الشمال الشرقي، وجبال تيبستي في الشرق، وحوض بحيرة تشاد في الجنوب. تعتبر صحراء تينيري صحراء قاحلة، مع مناخ الحار والجاف للغاية ويكاد لا تتواجد في الصحراء أيا من أشكال الحياة النباتية، درجات الحرارة ترتفع إلى 42 درجة مئوية في الصيف ، مع ما يزيد قليلا على 25 ملم من الأمطار سنويا، ومن المعروف في الصحراء أن المياه من الصعب العثور حتى تحت الأرض، أما العثور على الآبار فيتطلب الامر الحفر مئات الأميال داخل الأراضي الصحراوية. انظر " صحراء تينيري"، الموسوعة الحرة ويكبيديا، على الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الاطلاع 2019/09/24

[16]- أنظر تقرير أعدته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للاجئين على الموقع: http://elmaouid.com/national وانظر مجمد بن أحمد جريدة الخبر ،" صحراء تينيري قتلت آلاف الأشخاص عطشا"، الصادرة في تاريخ 12سبتمبر 2016 على الرابط : http://www.elkhabar.com/press/article/111641/

[17]- انظر إلهام بوثلجي" أفارقة يدفعون 2600 أورو لدخول الجزائر و300 منهم يموتون في الصحراء"، جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 2016/06/18.

[18]- صايش عبد المالك،" المرجع السابق"، ص 116

[19]- صايش عبد المالك،" المرجع السابق"، ص 116.

[20]- ساعد رشيد،" واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص72

[21]- هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير المشروعة وتهريب البشر فغالبية المهاجرين عبر الشرعيين يلجئون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال والعيش بها مقابل مبالغ مالية ، فتقوم عصابات تهريب البشر غالبا عن طريق البحر باستخدام السنابك القديمة والقوارب ذات المعدات الكبيرة في الإبحار من مناطق معينة بسواحل البحار متجهين إلى المناطق التي يقصدونها. أ.شرف الدين وردة،" مكافحة جريمة تهريب المهاجرين في قانون العقوبات الجزائري"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع،2014، ص 89

[22]- صايش عبد المالك،" المرجع السابق"، ص387

[23]- صايش عبد المالك،" المرجع السابق"، ص 387-388

[24]- انظر موضوع " الجزائر تقلص مساعداتها للدول الفقيرة بسبب أزمة البترول"، جريدة الشروق الصادرة في تاريخ2014/12/28

[25]-عطوات عبد النور،" المرجع السابق"، ص 81

[26]- د. رمضان حينوني، المركز الجامعي تمنراست، " الهجرة الإفريقية غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست"، على الرابط http://hinouni.blogspot.com/2014/06/blog-post_28.html

[27]- نفس المرجع.

[28]- انظر موضوع :" الجزائر تستأنف عمليات ترحيل المهاجرين الأفارقة"، جريدة البلاد الصادرة بتاريخ 2017/08/02.

[29]- صايش عبد المالك،" المرجع السابق"، ص 401

[30]- انظر موضوع :" الدرك يفكك 112 شبكة لتهريب البشر من إفريقيا إلى الجزائر"، جريدة المحور الصادرة بتاريخ 21 فيفري 2016

[31]- نفس المرجع

[32]- القانون رقم 01/09 المؤرخ في 2009/02/25 المعدل و المتمم للأمر: 66 -156 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2009 الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009، ص 3

[33]- د.عبد الحليم بن مشري،" جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص9

[34]- انظر القانون 11/08 المؤرخ في 21 جمادى الثاني عام 1429 الموافق 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية العدد 36 ، ص4

[35]- د. رمضان حينوني،" المرجع السابق".

[36]- أكد عليه كل من البروتوكول واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة ، فبالنسبة للبروتوكول أشارت إليها في الفقرة 2 من الديباجة وفصلت فيها المادة 10، التي بينت أهم النقاط التي يجب أن يشملها تبادل المعلومات ، وهي مناطق الانطلاق و المقصد و المسالك و الوسائل المستعملة في التهريب ، العصابات التي تنشط فيه وأساليب عملها، وثائق السفر وكيفية تحصينها ، أساليب نقل الأشخاص والطرق المستعملة لذلك، تبادل الخبرات التشريعية ومختلف التدابير المتخذة لمكافحة الظاهرة، وكذا الوسائل التكنولوجية المعتمدة لتحقيق هذا الهدف// انظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على موقع منظمة الامم المتحدة :
http://www.un.org/Docs/asp/ws.asp?m=A/RES/55/25